السياسة الألمانية الجديدة في إفريقيا

د. جيهان عبد الرحمن جاد

متخصصة في الشؤون الإفريقية – مصر

ألقت الأوضاع الجيوستراتيجية الجديدة التي خلقتها الحرب «الروسية – الأوكرانية» بظلالها على العلاقات الأوروبية مع إفريقيا، حيث التكالب على استغلال مواردها الكبيرة بأساليب متنوعة، وذلك في خضم التنافس بين العديد من القوى العالمية، وفي مقدمتها روسيا والصين وتركيا على إفريقيا، وقد أدى ظهور نظام دولي متعدد الأقطاب إلى تغيير جذري في كيفية تفاعل إفريقيا مع العالم. ومن هنا تصاعد الاهتمام الألماني بإفريقيا في الآونة الأخيرة، فعلى سبيل المثال: تم إطلاق ميثاق مجموعة العشرين[1] مع إفريقيا أثناء رئاسة ألمانيا للمجموعة، لتعزيز الاستثمار الخاص في إفريقيا، خاصةً في البنية التحتية.

وإزاء الحرب «الروسية – الأوكرانية» اضطرت الشركات الألمانية إلى البحث عن موردي طاقة جدد بين

(١) مجموعة العشرين: هي منتدى دولي يجمع الحكومات ووزراء المالية ومُحافظي البنوك المركزية من ٢٠ دولة والاتحاد الأوروبي. تأسست مجموعة العشرين في عام ١٩٩٩م بعد الأزمة المالية الآسيوية لمناقشة القضايا الاقتصادية والمالية العالمية والسياسات المُتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي الدولي. تُعقد قمة مجموعة العشرين سنوياً، تحت قيادة رئاسة دورية. ركزت مجموعة العشرين في البداية إلى حدٍّ كبير على قضايا الاقتصاد الكلي الواسعة، لكنها وسعت جدول أعمالها منذ ذلك الحين ليشمل التجارة وتغير المناخ والتنمية المستدامة والصحة والزراعة والطاقة والبيئة وتغير المناخ ومكافحة الفساد. https://www.britannica.com/topic/Group-of-20

عشـــية وضحاها، بحيـــث تصبح أقل اعتماداً على روســـيا والصين، ووجدت نفســـها بحاجة إلى الدخول في تحالفات وشـــراكات مع الدول الإفريقية للدفاع عن مصالحها، ومن أجل ذلك أعلنـــت ألمانيا في ديســـمبر ٢٠٢٢م: **أنها تعتزم تطبيق إستراتيجية جديدة تجاه إفريقيا، والتي تستهدف إعادة هندسة علاقاتها المستقبلية مع الدول الإفريقية**، وترتكـــز على الاســـتثمارات في مجالات الطاقـــة المتجددة، وتعزيز التحـــول العادل للطاقة في القارة، علاوةً على خلق أســـواق جديدة، وتطرقت إلى قضايا الصحة وتغيّر المناخ. وحددت الإســـتراتيجية كلاً من الصين وروسيا وتركيا بوصفها قوى منافسة لها في القارة الإفريقية.

وقـــد كثفت برليـــن زياراتها الرســـمية لغـــرب القارة وجنوبها، حتى وصلت شـــرقاً، حيث قام المستشار الألماني أولاف شولتس بزيارة مبكرة نسبياً لإفريقيا مقارنةً بأسلافه، فكانت أولى جولاته بعد مُضي حوالي ســـتة أشهر من توليه المنصب في مايو ٢٠٢٢م، بينما قام بالثانية بعد عام تقريباً، فـــي حين كانت زيارة المستشـــارة الســـابقة أنجيلًا ميركل لإفريقيا بعد عامين تقريباً من توليها منصبها.

وسوف تناقش هذه الدراسة إستراتيجية ألمانيا الجديدة في إفريقيا، من خلال ثلاثة محاور، وهي:

١- الســـياق التاريخي للعلاقات بيـــن ألمانيا والدول الإفريقية؛

٢- دوافع ألمانيا للتوجه لإطلاق إســـتراتيجية إفريقيا ٢٠٢٣م؛

٣- ركائز السياسة الألمانية الجديدة تجاه إفريقيا.

أولا: السياق التاريخي للعلاقات بين ألمانيا والدول الإفريقية:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية اتسمت سياسة ألمانيا الخارجية بالتحفظ الدائم، لكن منذ أواخر الثمانينيات، بعد إعادة توحيد ألمانيا، كان لوجود الشـــتات الإفريقي النشط في ألمانيا، ومبادرات روابط المجتمع المدني التي تعمل من أجل التعاون الألمانـــي الإفريقي، تأثيرها في اهتمام برلين بالتوجه نحو إفريقيا، لكن ظل التحفظ هو الســـمة السائدة في علاقـــات برلين مع إفريقيا، واســـتمرت علاقة ألمانيا بإفريقيا من خلال الشـــركات بين أوروبا والاتحاد الإفريقي، حيث ظلت سياســـة ألمانيا تجاه إفريقيا جزءاً لا يتجزأ من إطار الاتحـــاد الأوروبي، عملت دائمـــاً الحكومة الفيدرالية بالتنســـيق مع شركاء الاتحاد الأوروبي، كما حرصت على أن تمارس دوراً رئيساً في تشكيل سياسة أوروبا تجاه إفريقيا.

وفي دراســـة له عام ٢٠٠٠م؛ حذر الفيلســـوف وعالم الاجتماع الألمانـــي (١٩٤٦-٢٠١٣م) «تروتز فون تروتا» من أن مســـتقبل ألمانيا في خطر في حـــال عدم وضع العلاقة مع إفريقيا في أولويات إســـتراتيجية ألمانيا، وكان ذلك في أوج اهتمامها بشـــرق أوروبا، إذ كتب فون تروتا في شـــهر أغسطس/ آب سنة ٢٠٠٠م في دراسة نشرتها صحيفة «دي تسايت» الرصينة، بعنوان: «مستقبل ألمانيا يوجد أيضاً في إفريقيا»، بأن «انهيار الدولة، وتفكك عناصر النظام العالمي الأحادي في القارة الســـمراء، سيكون له عواقب دراماتيكية على ألمانيا وأوروبا».

بصمات وأفكار فون تروتا وجدت صداها لدى ساســـة ألمانيـــا، بالإضافة إلـــى التحولات والتحديـــات المرتبطة بإفريقيا ومناطق أخرى في العالم، وتسببت في تغيّر واضح في سياســـة ألمانيا الدفاعية، من نهج متحفظ تقليدياً إلى انخـــراط أكثر كثافـــة للجيش الألمانيً فـــي عمليات حفظ السلام، خاصةً في إفريقيا، ومن ثَمّ تزايد الاهتمام بإطلاق مبادرات للشراكة والتعاون مع إفريقيا[1].

- شراكة على قدم المساواة عام ٢٠١١م:

صادقـــت الحكومـــة الاتحادية الألمانية يـــوم الأربعاء ١٥ يونيـــو ٢٠١١م على مفهوم جديد وشـــامل لسياســـتها تجـــاه إفريقيا، ويضم المفهوم الجديـــد الخطوط العريضة والأهداف الأساسية للسياسة الألمانية في القارة الإفريقية. ووعدت الحكومـــة الألمانية، التي تجمـــع بين المحافظين والليبراليين، الدول الإفريقية الـ٥٣ في مفهومها السياســـي

(١) رمال مغاربية متحركة في طريق سياسة ألمانيا الإفريقية، تحليل: منصف السليمي، موقع دوتشيه فيله DW الألماني، ٢٠١٩/٩/٥م، على الرابط: https://p.dw.com/p/3P7xG

الجديد بـ«شراكة على قدم المساواة»[1].

- المشاركة في إحلال السلام والأمن عام ٢٠١٤:

قـرر مجلس الـوزراء الألماني فـي ٢١ مايو ٢٠١٤م المبـادئ التوجيهية الجديدة لسياسـة الحكومة الفيدرالية لإفريقيا التي أعدتهـا وزارة الخارجيـة الألمانية، تلخص المبادئ التوجيهية سـياق ومبادئ ومجالات تركيز سياسـة ألمانيـا تجاه إفريقيا، حيث وافق مجلـس الوزراء الألماني برئاسة المستشـارة أنجيلا ميركل على مذكرة إستراتيجية تهدف إلى المسـاعدة في تجنب النزاعات المسـلحة في إفريقيا بشكلٍ مبكر في المستقبل، والتي قد تتضمن إرسال المزيد من الجنود الألمان إلى هناك في حالة الضرورة.

كما تنص المذكرة على تعزيز قدرات الاتحاد الإفريقي والدول الأعضاء به في تسوية النزاعات بصورة مستقلة، من خلال مسـاعدات تدريب القـوات الإفريقية مثل التي يقوم بها الجيش الألماني حاليـاً في مالي، وجاء في المذكرة أن ألمانيا على اسـتعداد أيضاً «للمشـاركة في إحلال السلام والأمن بصورة مباشرة خلال الأزمات الجسيمة»، كما تتعهد الحكومة الألمانية في المذكرة ببذل جهود جديدة للمساعدة في مكافحة الفساد والهجرة بدافع الفقر والاتجار بالبشر.

وأكدت المذكـرة على وجود إمكانيـات كبيرة للتنمية في إفريقيا، وجاء فيهـا: «إفريقيا قارة في طور الانطلاق، إفريقيا قـارة المسـتقبل والفرص، ولكن لا تـزال هناك تحديات ومخاطر لتحقيق المزيد من التطور»[2].

- خطة مارشال الإفريقية ٢٠١٧م:

فـي مؤتمر عقدتـه الحكومة الاتحادية عـن إفريقيا بالعاصمـة برليـن، بتاريخ ٢٩ مـارس ٢٠١٧م، أعلن وزير التنمية الألماني غيرد مولر عن «خطة مارشال مع إفريقيا» لإعادة هيكلة شـاملة للمساعدات الاقتصادية. وتنطلق هذه المبادرة من تصور ألماني بأن النمو الديموغرافي المتسارع في القارة الإفريقية، بمعدل مليون نسـمة سنوياً، والذي لا يوازيه تطور اقتصادي، سيؤدي إلى تفاقم الفجوة مع أوروبا واتساع ضغط الهجرة نحو الشمال.

وقال مولـر: «مصيرنا مرهون بمصير إفريقيا، التعداد السكاني هناك سـيتضاعف»، موضحاً أن ملايين الشباب الأفارقة يبحثون عن فرص مسـتقبلية، مضيفاً أن استقبال هؤلاء الشـباب في أوروبا ليس حـلاً، مؤكداً ضرورة توفير فـرص مسـتقبلية لهؤلاء الشـباب في بلادهم، وإرشـاد الشـركاء الأفارقة إلى مبادرات خاصـة، ومنح الحكومات الإفريقية المسـتعدة للإصلاح المزيد من الأموال وتقليص المسـاعدات للحكومات الرافضة للإصـلاح، وأنه لا يجوز توزيع المسـاعدات التنموية بنفس النهج القديم. كما دعم المشروع اسـتثمارات القطاع الخاص في الدول الإفريقية بدلاً من زيادة المسـاعدات الحكومية، من خلال وضع أطر للاستثمارات الخاصة وتعزيزها بالحوافز الضريبية.

أعلن مولر عن مشـروعه «خطة مارشـال» وصفاً لها بأنهـا خطة عملاقة لتطوير إفريقياً وقد قدمها مع كثير من الضجـة. حالياً لا أحد يفكر في برليـن بتلك الخطة التي بقيت في أجزاء كبيرة منها حبراً على ورق[3].

- إستراتيجية إفريقيا ٢٠٢٣م:

أطلقت وزيرة التنمية «سـفينيا شـولز»: إستراتيجية جديـدة في بداية العـام ٢٠٢٣م للتعامل مع إفريقيا، تحمل عنوان «إسـتراتيجية إفريقيا»، ولها طموح معلن هو «تشكيل المستقبل مع إفريقيا».

تقول شـولز: «لا نريد أن تبقى هذه الدول معتمدة على مساعدتنا إلى ما لا نهاية»، مضيفةً: «نحن نرى كيف تتطور إفريقيا، وما هي إمكانيات الابتكار لديها. نريد بناء شبكات، وشراكات، يستفيد منها الطرفان وليس طرف واحد فقط».

(١) الحكومة الألمانية تتبنى سياسة جديدة تجاه القارة الإفريقية، أخبار، موقع دوتشيه فيله DW الألماني، ١٥/٦/٢٠١١م، على الرابط: https://p.dw.com/p/11aTa

(٢) الحكومة الألمانية تقر قواعد جديدة في علاقتها مع إفريقيا، أخبار، موقع دوتشيه فيله DW الألماني، ٢١/٥/٢٠١٤م، على الرابط: https://p.dw.com/p/1C3gq

(٣) ما جديد استراتيجية التنمية الألمانية الجديدة تجاه إفريقيا؟، سياسة واقتصاد، دانييل بيلتس/ ف.ي، موقع دوتشيه فيله DW الألماني، ٢٨/١/٢٠٢٣م، على الرابط: https://p.dw.com/p/4Mgan

تهتم هذه الشراكات بمواضيع جديدة. وكما نصت اتفاقية تشكيل التحالف الحكومي الألماني الحالي على أن موضوع الاستدامة يؤدي دوراً كبيراً[١].

ثانيا: دوافع ألمانيا للتوجه لإطلاق إستراتيجية إفريقيا ٢٠٢٣م:

أسهمت عدد من العوامل والتحولات الكبرى في صعود القارة إلى قمة أولويات أجندة السياسة الألمانية، وفي مقدمتها:

١- فشل الخطط السابقة:

في السنوات الأخيرة؛ اتسمت السياسة الألمانية تجاه إفريقيا بالعديد من المبادرات، حتى أطلق عليها البعض بـ«فسيفساء المبادرات»، وأغلب هذه المشاريع موجهة إلى حدٍّ كبير نحو ضرورات الحد من الهجرة وتعزيز التجارة الخارجية، وعلى الرغم من الزخم الذي صاحب معظم هذه المبادرات إلى أنها فشلت في تحقيق الكثير من أهدافها، وظل الكثير منها حبيس الأدراج، لذلك كانت هناك حاجة لإطلاق مبادرة جديدة، تراعي جوانب الإخفاق السابقة.

تقول أولانومي أولا بوساري، المحللة في مكتب جنوب إفريقيا لمنظمة التنمية/ ون ONE: إن «إستراتيجية وزارة التنمية الألمانية الجديدة بشأن إفريقيا اختارت الأسلوب الصحيح لتعزيز العلاقات بين ألمانيا وإفريقيا. فهي تعترف بنفوذ إفريقيا المتنامي في العالم، وتريد دعم الأولويات التي حددها الأفارقة لأنفسهم في أجندة ٢٠٦٣ (ضمن خطة تنمية الاتحاد الإفريقي)»[٢].

٢- ديناميكية القارة:

من أسباب التوجه نحو إفريقيا ما أطلقت عليه «ديناميكية القارة»، «حيث تُعدّ إفريقيا قارة متنوعة بشكلٍ غير عادي، لكن ما تشترك فيه جميع الدول الإفريقية هو قوتها الديناميكية المطلقة، بحلول منتصف هذا القرن قد يصل عدد سكان إفريقيا إلى حوالي ملياري ونصف المليار نسمة، مما يجعلها موطناً لربع سكان العالم.

الطبقات الوسطى في القارة تتوسع بشكلٍ كبير، ومعها توقعات بالنمو الاقتصادي والمشاركة السياسية. القارة أيضاً غنية بالموارد الطبيعية، حيث إن إمكاناتها من الطاقة المتجددة كبيرة، وكذلك قدرتها على الإنتاج الزراعي ولديها احتياطيات هائلة من الموارد المهمة إستراتيجياً، وتوفر أسواق مبيعات متنامية. كما أصبح الاتحاد الإفريقي والمؤسسات الإفريقية الأخرى ذات أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة، وقد فعلت الكثير لتعزيز التكامل المتزايد في القارة الإفريقية. وبهذا؛ فإن الوزن الجيوسياسي لإفريقيا في العالم آخذ في الازدياد»[٣].

٣- التنافس الدولي على إفريقيا:

إن إعادة تعريف العلاقات الأوروبية مع إفريقيا من خلال منظور المنافسة الإستراتيجية يركز على التحديات بدلاً من الفرص، وعلى تفهُّم تأثير القوة الذكية والناعمة في دفع أجندات السياسة الخارجية. وخلال العام الماضي ٢٠٢٢م؛ زار القارة الإفريقية المستشار الألماني أولاف شولتس والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ووزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن ووزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، إذ طافوا في المجمل على ١٣ دولة، وذلك في خضم التنافس العالمي على النفوذ والموارد، خاصةً بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية وما ترتب عليه من آثار اقتصادية. وقد أعاد هذا النشاط إلى الأذهان عبارة «التكالب الجديد على إفريقيا»؛ من أجل الحصول على المكاسب الاقتصادية والنفوذ الجيوسياسي. وهذا ليس بالأمر المستغرب، فإفريقيا جنوب الصحراء هي أرض وسوق بِكر. وعلى الرغم من أن التعامل مع الصين يبقى الخيار المفضل للدول الإفريقية؛ فإن الأفارقة يبحثون عن بدائل، يدفعهم تخوفهم من مسألة الديون الصينية، ومن انصراف الصين عن المشاريع الإنشائية الكبرى[٤].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) Shaping the future with Africa; The Africa Strategy of the BMZ, at: https://www.bmz.de/resource/blob/137602/bmz-afrika-strategie-en.pdf

(٤) https://www.dw.com/en/german-chancellor-

تشير وثيقة «إستراتيجية إفريقيا» إلى أن هناك تنافساً دولياً محموماً على إفريقيا، وأنه من مصلحة كلٍّ من ألمانيا والاتحاد الأوروبي أن يتم إنشاء والحفاظ على شراكات قائمة على الثقة المتبادلة بين ألمانيا والدول الإفريقية، لا تتطلب هذه الشراكات استثمارات مالية فحسب، بل تتطلب أيضاً استثمارات سياسية قوية.

إن الدول الأوروبية ليست بأي حالٍ من الأحوال الشركاء الوحيدين لإفريقيا، ولم تكن كذلك لبعض الوقت. فإلى جانب دول مجموعة السبع؛ فإن الصين هي الأكثر نشاطاً، بالإضافة إلى أن تركيا ودول الخليج منخرطون أيضاً في إفريقيا، إنهم يبنون البنية التحتية، ويسعون للوصول إلى الموارد الطبيعية والأسواق، فضلاً عن النفوذ السياسي الروسي المتزايد، ولا يقتصر الدور الروسي على النفوذ السياسي فحسب، بل إن روسيا تزود عدداً من دول القارة بالأسلحة والمرتزقة[١].

وقد صرح كريستوف كانينجيسر، الرئيس التنفيذي لجمعية الأعمال الألمانية الإفريقية، ومقرها برلين، أن الشركات الألمانية قد أغفلت القارة منذ فترة طويلة لصالح الأسواق المربحة في أماكن أخرى، لكن التوترات المتصاعدة مع موسكو وبكين أجبرتها على إعادة التفكير ووضع المنطقة في ضوء جديد وإيجابي[٢].

٤- إيجاد بديل لنقص إمدادات الطاقة:

في بداية الغزو الروسي لأوكرانيا؛ كانت ألمانيا الدولة الأوروبية الرئيسية الأكثر ميلاً للتفاوض مع روسيا وترضيتها، ربما يُعزى ذلك إلى اعتمادها الكبير على الغاز الروسي، وقربها النسبي من روسيا، وهو ما يثير هواجسها بشأن سلامتها الإقليمية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية. بيد أنه في يناير ٢٠٢٢م؛ تعرضت حكومة شولتس الائتلافية الجديدة للنقد بشكلٍ كبير بسبب سياستها، لذا حدث تحول جذري في موقفها منذ ٢٤ فبراير ٢٠٢٢م، وبدأت في تقديم الأسلحة الثقيلة والمعدات إلى أوكرانيا، كما انضمت إلى بقية أوروبا في التخلص التدريجي من جميع واردات الطاقة الروسية، بالإضافة إلى فرض عقوبات أخرى، لذا أصبحت ألمانيا مضطرةً فجأة للبحث عن مصادر طاقة بديلة.

وهنا تكمن أهمية إفريقيا، التي تمتلك أكثر من ٦٢٠ تريليون مكعب من احتياطيات الغاز الطبيعي، و ١٢٥,٣ مليار برميل من احتياطيات النفط، و ١٦,٤ مليار طن من الفحم، وبعض من أفضل الإمكانات للطاقة المتجددة على مستوى العالم. وقد سلطت جولة شولتس، للسنغال والنيجر وجنوب إفريقيا، الضوء على تعطش ألمانيا للموارد المعدنية الإفريقية والمواد الخام، حيث أرادت ألمانيا متابعة مشاريع الغاز والطاقة المتجددة بشكلٍ مكثف مع السنغال، التي تمتلك مليارات الأمتار المكعبة من احتياطيات الغاز. وعرض المستشار الانضمام إلى السنغال في مشاريع لاستخراج الغاز والغاز الطبيعي المسال. ومن المتوقع أن يصل إنتاج السنغال من الغاز المسال إلى ٢,٥ مليون طن العام المقبل، و١٠ ملايين طن بحلول عام ٢٠٣٠م، بالإضافة إلى مشاريع الطاقة المتجددة السنغالية[٣]. كما استهدفت شراء المزيد من الفحم الحجري من جنوب إفريقيا، وهذا من شأنه أن يساعد في استبدال الفحم الروسي الذي تنوي دول الاتحاد الأوروبي التوقف عن شرائه، كجزء من حظر شامل لواردات الطاقة الروسية[٤].

٥- ملء فراغ انسحاب القوات الفرنسية:

بعدما أطاح المجلس العسكري بالحكومة المنتخبة في مالي تم طرد القوات الفرنسية رسمياً، واضطرت فرنسا إلى سحب قواتها القتالية من مالي، ونقلتها جزئياً إلى النيجر ذات الأهمية الجيوستراتيجية البالغة في محاربة الجماعات

---

(١) Ibid.

(٢) https://www.theafricareport.com/287728/germany-relaunches-africa-strategy-as-ties-sour-with-russia-china/

(٣) https://edition.cnn.com/2022/05/23/africa/olaf-scholz-african-tour-intl/index.html

(٤) https://www.wsws.org/en/articles/2023/05/10/vdqh-m10.html

woos-allies-in-africa/a-61916364

المسلحة.

وقد استشـــهدت برلين بنفوذ روسيا المتزايد في مالي كسبب لتحويل التركيز إلى النيجر، وخاصةً أن ألمانيا تعتبر النيجر أهم شـــريك لها في محاربـــة الجماعات المتطرفة في منطقة الســـاحل[١]، ومن أجل ذلك؛ زار شولتس القاعدة العســـكرية في صحراء النيجر خلال زيارته الأولى لإفريقيا ٢٠٢٢م، ووعد بإبقاء القوات الألمانية في منطقة الســـاحل للمســـاعدة في القتال ضد المسلحين المرتبطين بتنظيمي القاعدة وداعش الذين قتلوا الآلاف وأشـــاعوا الفوضى في مساحات من الأراضي في منطقة الساحل جنوب الصحراء، حيـــث يتمركز ١٨٠ جندياً من جيش البوندســـفير الألماني لتدريب القوات الخاصة النيجيرية في معسكر عسكري في تيليا على بعـــد ٨٠ كيلومتراً (٥٠ ميلاً) من الحدود المالية، منـــذ عام ٢٠١٨م، ومن المقـــرر أن تنتهي هذا العام، ووعد شولتس بتقديم دعم عسكري ومالي طويل الأمد.

ولا يزال البوندســـفير جزءاً من بعثـــة الأمم المتحدة لحفظ الســـلام فـــي مالي، وقد صوت مجلـــس النواب في البرلمـــان الألماني على زيادة الحـــد الأقصى لعدد القوات هناك إلى ١٤٠٠٠ من ١١٠٠ بعد انســـحاب فرنسا، وبذلك تكون ألمانيا أكبر مزود للقـــوات التابعة للأمم المتحدة في مالي، وتسد الفجوة التي خلفها الفرنسيون في المنطقة[٢].

٦- تقليص تهديدات الهجرة غير الشرعية:

وذلك من خلال اعتماد إســـتراتيجية جديدة تقوم على دعـــم خيارات الهجرة القانونية من البلدان الإفريقية، لذلك ســـيتم تحويل مراكز المشـــورة في البلـــدان الإفريقية إلى «مراكز الهجرة والتنمية» التي ستركز على «الهجرة المنتظمة للعمال إلى ألمانيا وأوروبا»، وسيساهم هذا أيضاً في تطوير تنفيذ قانون هجرة الكفاءات[٣].

تحـــاول برلين عـــلاج أزمتها الديموغرافيـــة الناجمة عن تراجع نســـبة الشباب الألماني كشـــريحة سكانية، ومن ثَـــمّ نقص العمالـــة، لذا اتجهت ألمانيا لجـــذب المزيد من العمالة الأجنبية المتخصصة، ومـــن أجل ذلك قرر مجلس الوزراء تعديل قانون هجرة الكفاءات، ليسهل جذب الكفاءات من الشـــباب من خارج الاتحاد الأوروبي، وتقوم الشـــركات الألمانية باســـتقطاب الشـــباب الأفارقة من غانا ورواندا، وتدريبهم ليصبحوا خبراء فـــي تكنولوجيا المعلومات، وفي السوق الألمانية.

وقد أعلنت ألمانيا مؤخراً في فبراير ٢٠٢٣م ما وصفته بـ«نقلة نوعية في سياســـة الهجرة الألمانية»، وهو مشـــروع لمراكـــز المهاجرين في خمـــس دول إفريقية، هي المغرب وتونس ومصر ونيجيريا بالإضافة إلى غانا، يهدف إلى تقليل العقبات أمام العمالة الوافدة من القارة السمراء، ويوفر لهم سبل الاســـتقرار، وأكد وزير العمل الألماني خلال جولة في غرب إفريقيا على أن الجانبين يمكن أن يســـتفيدا من ذلك في اقتصادهما[٤].

ثالثاً: ركائز السياسة الألمانية الجديدة تجاه إفريقيا:

أعلنـــت ألمانيـــا فـــي ٢٣ ينايـــر ٢٠٢٣م تطوير إســـتراتيجيتها نحو إفريقيا، من خـــلال التعاون في التنمية الاقتصادية المســـتدامة والتوظيف والازدهار؛ وذلك من خلال التحول الاجتماعي والبيئي للاقتصاد، والحفاظ على المـــوارد الطبيعيـــة الحيوية والطاقة والبنية التحتية، والتجارة والتوظيف والهجرة والتحول الرقمي.

وقالت وزيرة التنمية «سفينيا شولز»: إنه في ظل النمو الســـريع للسكان الشـــباب في القارة؛ يجب أن يكون جوهر الإســـتراتيجية الجديدة لألمانيا هو خلق

(١) https://www.reuters.com/world/africa/niger-scholz-vows-support-fight-against-islamist-militants-2022-05-23/

(٢) Ibid.

(٣) https://www.aa.com.tr/en/politics/germany-planning-new-strategy-in-africa-to-compete-with-china/2769902

(٤) https://theconversation.com/germanys-new-migration-policy-could-take-away-vital-talent-from-several-african-countries-200751

فرص العمل. وقد أشاد شولتس بإفريقيا باعتبارها قارة ناشئة غنية بالرياح والشمس والموارد المعدنية، وسيرتفع عدد سكانها إلى ٢,٥ مليار بحلول عام ٢٠٥٠م، مع أقل من نصف الأفارقة بقليل تحت سن العشرين. وأن حكومة برلين ينصب تركيزها على توسيع الطاقات المتجددة، وإنتاج اللقاحات، وإعادة تدوير النفايات، وإعادة تدوير المياه والصرف الصحي[١].

ومن أهم ركائز سياسة برلين:

١- تنويع الاستثمارات مع الدول الإفريقية:

تساهم حكومة ألمانيا في تنمية القطاعات المالية في إفريقيا من خلال توفير منصة للحكومات الإفريقية وشركاء التنمية والقطاع الخاص، من أجل زيادة مشاركة الشركات والمستثمرين الألمان في الأسواق الإفريقية. كما يساهم البنك الألماني لإعادة الإعمار والجمعية الألمانية للتعاون الدولي في مرفق إعداد مشروع البنية التحتية التابع لوكالة الاتحاد الإفريقي للتنمية «نيباد»، ويهدف إلى المساعدة في سد الفجوة في إعداد مشاريع البنية التحتية الإقليمية، التي تُعدّ حجر الزاوية في النمو الاقتصادي والحد من الفقر. ويساهم البنك الدولي وألمانيا ومانحون آخرون في الصندوق الاستئماني لزيمبابوي، الذي يدعم جهود الإنعاش والتنمية في زيمبابوي[٢].

ووقّع أولاف شولتس، خلال زيارته الأولى في مايو ٢٠٢٢م، عدة اتفاقيات لمساعدة الدول الإفريقية في بناء بنيتها التحتية لاستخراج وتصدير النفط والغاز إلى أوروبا. كما وعد شولتس النيجر، أكبر منتج لليورانيوم في إفريقيا، وخامس أكبر منتج في العالم، بالمساعدة في بناء قطاعات التعليم والرعاية الصحية والزراعة. بينما وقّع شولتس اتفاقاً مع ماكي سال رئيس السنغال، ليس فقط لتوسيع مزرعة للطاقة الشمسية في الدولة الواقعة في غرب إفريقيا، ولكن أيضاً بشأن التنقيب المحتمل عن حقول غاز جديدة للتصدير إلى أوروبا[٣]. ودعا شولتس جنوب إفريقيا والسنغال لحضور قمة مجموعة السبع في ميونيخ، التي عُقدت في أواخر يونيو الماضي[٤].

٢- زيادة الاستثمارات الألمانية والاستفادة من سوق إفريقيا الاستهلاكي:

من المعروف أنه لا توجد قارة تنمو اقتصادياً وديموغرافياً بالسرعة التي تنمو بها إفريقيا، وخاصةً في الشرق، ويُظهر تقرير صادر عن غرف التجارة والصناعة البافارية ومعهد لايبنيز للبحوث الاقتصادية بجامعة ميونيخ عن أسواق النمو في إفريقيا: أن القارة أصبحت ذات أهمية متزايدة كسوق مبيعات وموقع إنتاج. ويبدو أن دول شرق إفريقيا ذات أهمية خاصة للعديد من مزودي المنتجات والمستثمرين، لقد تطورت بشكل ديناميكي خلال العشرين عاماً الماضية، حيث وفر اندماج ست دول لتشكيل «جماعة شرق إفريقيا» بسوق مشتركة EAC فرص نمو إضافية، سواء كانت صناعة النسيج أو الزراعة أو صناعة الأغذية، وقد تضاعفت الاستثمارات في شرق إفريقيا في المواد الخام وحقول النفط والغاز الطبيعي والطاقة الكهرومائية. بالإضافة إلى ذلك؛ فإن آفاق النمو الاقتصادي في شرق إفريقيا هي أكثر الآفاق الواعدة في العالم، والبلدان ذات النمو الاقتصادي الأعلى في المنطقة هي: إثيوبيا ورواندا وتنزانيا وكينيا[٥].

---

(١) https://www.dw.com/en/germanys-africa-aid-strategy-highlights-need-for-green-jobs/a-64502410

(٢) https://www.afdb.org/en/countries/non-regional-member-countries/germany

(٣) https://www.dw.com/en/german-chancellor-woos-allies-in-africa/a-61916364

(٤) https://www.theafricareport.com/287728/germany-relaunches-africa-strategy-as-ties-sour-with-russia-china

(٥) https://www.afrikaverein.de/insight-africa/

الشـــكل التالي يوضـــح: الصـــادرات والواردات لألمانيا خلال عام ٢٠١٨م حسب المناطق في العالم.

الصادرات والواردات لألمانيا خلال عام ٢٠١٨م حسب المناطق في العالم:

المصدر: المكتب الفيدرالي للإحصاء في ألمانيا، على الرابط:
https://www.bmwk.de/Redaktion/EN/Publikationen/facts-about-german-foreign-trade.pdf?__blob=publicationFile&v=1

يوضح الشـــكل الســـابق: أن صادرات ألمانيا إلى القارة الإفريقية خلال العام ٢٠١٨م بلغت ١٪ من إجمالي صادراتها، في حين كانت الواردات الألمانية من إفريقيا خلال العام نفسه هي ١,٣٪ من إجمالي الواردات.

تســتهدف ألمانيا الاســتفادة من القارة الإفريقية كثاني أكبر سوق اســتهلاكية في العالم؛ حيث يبلغ تعداد سكانها نحو (١,٣) مليار نسمة، ومتوقع أن يتضاعف هذا العدد ليصل إلى (٢,٥) مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠م.

وفـــي جولته الأولـــى بإفريقيا عـــام ٢٠٢٢م قام شـــولتس بزيارة جنوب إفريقيا بوصفها دولة إفريقية ذات أهمية كبيرة، حيث تُعدّ ألمانيا مســـتثمراً رئيسياً في جنـــوب إفريقيا منذ عدة عقود، حيث تعمل هناك حوالي ٦٠٠ شـــركة ألمانية، كما أنها ثاني أكبر شريك تجاري لجنوب إفريقيا في مجال السياحة. وقد انضم شـــولتس إلى الاحتفال بالذكرى الســـبعين لتأسيس غرفـــة التجارة والصناعة الألمانيـــة الجنوب إفريقية خلال زيارته لجنوب إفريقيا في ٢٠٢٢م[١].

٣- الطاقة الخضراء في إفريقيا:

ركزت علاقات الطاقـــة الألمانية الإفريقية لفترة طويلة جداً على التعاون الإنمائي، ومن ثَمّ فهي تغطي بشـــكلٍ أساســـي جوانب مثل فقر الطاقة أو الوصول اللامركزي إلى مصادر الطاقة المتجددة.

في الســـنوات الأخيرة؛ توســـع التمويل ليشـــمل المبادرات الإســـتراتيجية عبـــر الإقليمية أو حتى عبر المـــدن، والتي تتضمن شـــراكات متعددة بين أصحاب المصلحة، مثل شـــراكة انتقال الطاقة العادلة، وتتمثل المصالح الإســـتراتيجية لألمانيا في اســـتثمار موارد الطاقة من خلال التعاون على أساس مشترك، وتتعامل دبلوماســـية الطاقة الألمانيـــة الإفريقية مع مصلحتين متنافســـتين؛ أولاً: الاهتمام بتعزيـــز التعاون في مجال الطاقة المتجددة، وهو أمر واضح في التعاون الصناعي لمجمعات الطاقة الشمســـية وطاقـــة الرياح، وفرص التمويل الأخضر، ومؤخراً شراكات الهيدروجين. وثانياً: الاهتمام بتنويع علاقات الوقود الأحفوري، والاســـتفادة من أســـواق النفط والغاز في إفريقيا لاســـتيراد الغاز الطبيعي المسال، وإقامة محطات جديدة.

بينما سيشـــمل التعاون التكنولوجي تصدير تقنيات الهيدروجيـــن إلى الاقتصادات الناشـــئة، مع اســـتيراد كميات كبيرة مـــن الهيدروجين الأخضـــر من الجنوب العالمي لإزالة الكربون من مصانع الصلب والسيارات[٢].

وتســـاهم ألمانيا مع إيطاليا وفلانـــدرز في الصندوق الإفريقي لتغير المناخ، الذي يدعم البلدان الإفريقية في بناء قدرتها على الصمود في مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ والانتقال إلى نمو مســـتدام منخفض الكربـــون، كما تدعم ألمانيا مبادرة الطاقة المتجددة الإفريقية[٣].

(١) https://issafrica.org/iss-today/scholz-under-takes-an-early-mission-to-africa

news/investitionen-in-afrika-sind-investitionen-/in-die-zukunft

(٢) https://afripoli.org/energy-cooperation-be-tween-africa-and-germany-development-diplo-macy-transformation

(٣) https://www.afdb.org/en/countries/non-region-al-member-countries/germany

جميع المستفيدين من تمويل التنمية من ألمانيا إلى الدول الإفريقية (جنوب الصحراء) للطاقة[١]:

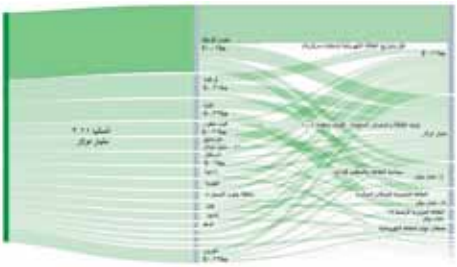

كما زار شولتس شركة ساسول شبه الحكومية للطاقة في جنوب إفريقيا، والتي تساعد ألمانيا في إنتاج الهيدروجين الأخضر[٢]. وناقش مع رامافوزا رئيس جنوب إفريقيا أيضاً قضايا الطاقة، بما في ذلك ٨,٥ مليارات دولار أمريكي تقدمها ألمانيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد الأوروبي لجنوب إفريقيا لتعزيز انتقال الطاقة العادل. وعقد صفقات لشراء المزيد من فحم جنوب إفريقيا، وشارك شولتس في إطلاق كونسورتيوم جنوب إفريقي-ألماني، من شأنه أن يعزز البحث التكنولوجي لإنتاج وقود طيران مستدام[٣].

وبسبب بحث برلين عن بدائل للطاقة؛ قام وزير الاقتصاد الألماني روبرت هابيك في الرابع من ديسمبر ٢٠٢٢م بزيارة كلّ من ناميبيا وجنوب إفريقيا، حيث أجرى مباحثات تتعلق بإنتاج الطاقة البديلة. ويُعدّ هذان البلدان من أفضل الأماكن لإنتاج الهيدروجين من الرياح والطاقة الشمسية بتكلفة زهيدة. ورافق هابيك وفد من رجال الأعمال ومديرين تنفيذيين لشركات تخطط لتنفيذ مشاريع ضخمة تُقدّر قيمتها بالمليارات.

كما أبرمت شركة « فينترسال ديال» الألمانية المتخصصة في مجال الطاقة اتفاقاً للحصول على كمية كبيرة من الغاز المسال الجزائري. ودشنت ألمانيا في الشهر نفسه أول وحدة عائمة لاستقبال كميات من الغاز النيجيري، تكفي استهلاك «خمسين ألف منزل» لمدة سنة، بحسب تقرير لوكالة الصحافة الفرنسية[٤].

وفي إطار التوجه لتأمين إمدادات الطاقة وتنويعها؛ تراهن ألمانيا على «الهيدروجين الأخضر» كونه وقود المستقبل، وترى أن البلدان الغنية بالشمس مثل كينيا وناميبيا أيضاً بمثابة شركاء مثاليين لإنتاج الهيدروجين الأخضر وبيعه للعملاء الأوروبيين بمساعدة التكنولوجيا والخبرة المتاحة لدى الشركات الألمانية.

تسلط إستراتيجية المساعدات الألمانية لإفريقيا الضوء على الحاجة إلى وظائف خضراء، وفي بداية العام الحالي حددت ألمانيا رؤية لكيفية عملها مع الشركاء الأفارقة، وتؤكد إستراتيجية المساعدة على الحاجة إلى وظائف مستدامة، ومع ذلك كان هناك بعض الانتقادات بشأن عدم وجود مقترحات ملموسة[٥].

وقد اهتمت كينيا أهم بلد شريك لألمانيا في شرق إفريقيا بجذب المزيد من المستثمرين الألمان، في التصنيع وإنتاج الغذاء، والتعاون في مجال الطاقات المتجددة والتقنيات الصديقة للمناخ. ولأكثر من عقدين من الزمن كانت برلين تستثمر في مشاريع الطاقة من خلال مؤسسات مثل: Kreditanstalt Für Wiederaufbau KFW و Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit Giz. وقد شاركت ألمانيا في بناء أكبر محطة في إفريقيا لتوليد الطاقة الحرارية الأرضية والمقامة على بحيرة نيفاشا بكينيا، وقام المستشار شولتس بزيارتها في أوائل مايو ٢٠٢٣م برفقة ممثلين عن

(١) https://aid-atlas.org/profile/germany/africa-all-sub-saharan-africa/energy/2002-2020?usdType=usd_commitment

(٢) https://www.wsws.org/en/articles/2023/05/10/vdqh-m10.html

(٣) https://issafrica.org/iss-today/scholz-undertakes-an-early-mission-to-africa

(٤) https://www.dw.com/en/algeria-nigeria-niger-sign-mou-on-gas-pipeline-to-europe/a-62633283

(٥) https://www.dw.com/en/germanys-africa-aid-strategy-highlights-need-for-green-jobs/a-64502410

الشركات الألمانية[1].

وقد صرحت جمعية الأعمال الألمانية الإفريقية، في يونيو ٢٠٢٢م، بأنه بناءً على نقطة التحول في السياسة الخارجية الألمانية تجاه إفريقيا، التي أعلن عنها المستشار الألماني، فقد رأى أن إفريقيا تطورت بشكلٍ أسرع وأكثر ديناميكية من أي منطقة أخرى في العالم في السنوات الأخيرة، ويجب أن تُعطى أولوية أكبر من قِبَل الحكومة الفيدرالية، إفريقيا لديها القدرة على أن تصبح واحدة من أهم الشركاء لألمانيا وأوروبا، عند القيام بذلك يجب أن نركز أكثر من ذي قبل على التنمية الاقتصادية للقارة. وأولت الجمعية اهتماماً أكبر فيما يتعلق بإمدادات الطاقة على المدى القصير والطويل، على سبيل المثال: الغاز الطبيعي المسال والهيدروجين[2].

٤- التدخل الثقافي:

تخطط وزارة التنمية الألمانية BMZ للتركيز بشكلٍ خاص على تعزيز أوضاع المرأة، حيث إن التمويل الذي ستقدمه الوزارة بشكلٍ مباشر أو غير مباشر للقارة الإفريقية للعمل على المساواة بين الجنسين سيزداد إلى ٩٣٪ بحلول عام ٢٠٢٥م. وتشير الوزارة إلى أن «النساء والفتيات في إفريقيا ما زلن يواجهن التمييز»، وأشارت ورقة الإستراتيجية الألمانية إلى «أن فرصهن أقل في التعليم والتعلّم الجيد، ويعملن بشكلٍ غير متناسب في القطاع غير الرسمي. وفي العديد من البلدان الإفريقية تُجبر الفتيات على الزواج. والوصول إلى الرعاية الصحية ووسائل منع الحمل محدود»[3].

قد ترحب بعض منظمات المجتمع المدني الإفريقي بهذه الخطط، لكنها قد تؤدي أيضاً إلى توتر العلاقات مع بعض الحكومات، حيث يشتكي بعض القادة الأفارقة مما يعتبرونه تدخلاً ثقافياً من قبل الدول الغربية في بلادهم بما لا يتناسب وقيم وهوية هذه الدول.

الخاتمة:

المبادرات الألمانية السابقة تجاه إفريقيا خضعت لمجموعة واسعة من الانتقادات، فالسياسة غير مدروسة وأبوية وغير متماسكة وغامضة للغاية بالنسبة للشركاء السياسيين، ولا تكاد تعالج التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة تاريخياً.

لذلك تحاول الحكومة الألمانية تبنّي سياسة خارجية جديدة قائمة على إيجاد شركاء موثوق بهم في ظل بيئة جيوسياسية عالمية تنافسية بشكلٍ متزايد، ولا سيما في ظل الأوضاع التي خلقتها الحرب الروسية الأوكرانية، وذلك من خلال شراكات واستثمارات في الطاقة والمناخ، بالإضافة إلى تأمين الموارد لإنتاج الطاقة المتجددة. وقد أظهرت زيارات المستشار الألماني بوضوح مدى اعتماد أوروبا وإفريقيا بعضهما على بعض.

وقد يتأثر الدور الألماني في إفريقيا في الفترة المقبلة بتنامي النفوذ «الروسي – الصيني» في العديد من مناطق النفوذ الغربية، ولا سيما في ضوء تصاعد وتيرة التنافس الدولي في القارة الإفريقية، بفعل استمرار التداعيات المصاحبة للحرب «الروسية – الأوكرانية»، وهو ما قد يفرض على ألمانيا تفعيل بنود إستراتيجيتها الجديدة التي أعلنت عنها مطلع العام الجاري بشكلٍ أكثر قوة؛ وذلك عبر تكثيف التعاون مع المؤسسات الإفريقية، ودعم المبادرات القارية، وعلى رأسها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وتشكيل تحالفات إستراتيجية جديدة مع الدول الإفريقية، وتطوير أدوات تمويل مبتكرة، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، فضلاً عن بناء وتوسيع الشراكات المتعددة الأطراف.

يتضح مرّة أخرى أن برلين حريصة على علاقتها بإفريقيا، وتسعى لتفعيلها، ويبقى أن نرى ما إذا كان إطلاق مبادرة جديدة سينجح في تحقيق الأهداف التي أعلنت عنها، وستنعكس في هياكل ومحتوى التعاون الألماني الإفريقي في المستقبل ■

(١) https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-05-04/germany-woos-africa-as-europe-wrestles-with-china-for-influence#xj4y7vzkg

(٢) https://www.afrikaverein.de/insight-africa/news/zeitenwende-in-der-afrikapolitik-ein-/leiten-g7-gipfel-muss-afrika-gipfel-folgen

(٣) https://www.dw.com/en/how-effective-will-germanys-new-development-strategy-for-africa-be/a-64512151